بوليس الناصرة بمداهمة قرية طرعان في منتصف ليلة ٦ / ٦ واجرى تفتيشاً في المنازل بحجة البحث عن شعارات معادية للدولة ، واحتجز ، رهن الاعتقال ، ثلاثة عشر شخصاً بتهمة رفع شعارات معادية . وحين تبين امام المحكمة « أن الشعارات قانونية ، ادعى رجال المخابرات ، ان ثمة شعارات مفتقدة ومدد الاعتقال لمدة خمسة ايام » (« **الاتحاد** » ، ١٩٨٠/٦/١٠) .

وأصدر قائد المنطقة الشمالية الميجر جنرال افيغدور بن ـ غال اوامر تقضي بتحديد تنقل اربعة اشخاص (اعتقال بيتي) لمدة ستة أشهر . حيث ادعى ان هؤلاء « يشكلون خطراً على النظام العام » (« ر. إ. إ. » ، العدد ٢٠٧٦ ، ٨ و ٦/٩/ ١٩٨٠ ، ص ٧) . والاشخاص المتمولون بالقرارهم ، صليبا خميس عضو سكرتارية الحزب الشيوعي، وعضو سكرتارية اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي ، ورمزي خوري سكرتير لجنة المراقبة المركزية في الحزب الشيوعي ، والمحامي محمد ميعاري عضو سكرتارية اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي ، وصالح برانسي من الطيبة . ويذكر أن هذه الاوامر مبنية على احكام قوانين الطوارىء المعمول بها منذ ١٩٤٥ . ومع ان الحكم العسكري الغي منذ عام ١٩٦٦ ، الا ان قوانين الطوارىء هذه لا تزال قائمة .

وحملة تحريض ضد توثيق زياد

وبلغت الاجراءات التعسفية ذروتها ، بحملة التحريض ضد عضو الكنيست توفيق زياد رئيس بلدية الناصرة ، والتي قادتها واشرفت عليها أجهزة السلطة وكبار المسؤولين ، واعضاء في الكنيست الاسرائيلي . وفي نفس الوقت شن بنيامين غو ـ ارييه ، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية ، هجوماً عنيفاً على اللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية ، واعلن عدم اعترافه بها لانها تحمل اخطار كثيرة . وفي سياق تلك الحملة جرى تحريف الاقوال التي ادلى بها زياد في مهرجان الناصرة يوم ٥/ ٦ ، حيث ادعت تلك الاوساط أن زيادة حرض على القتل ، ودعا الجماهير العربية الى الهتاف بشعارات متطرفة . وشهدت جلسة الكنيست الاسرائيلي يوم ٩/ ٦ نقاشاً صاخباً حول الموضوع إذ طلب شموئيل تمير وزير العدل من البروفسور يتسحاق زامير المستشار القضائي للحكومة ، « فحص » عبارات رئيس بلدية الناصرة ، لتقرير إن كان يمكن اعتبارها عملاً جنائياً يوجب تقديمه للمحاكمة ، والاجابة عما يلي : هل تسمح الحصانة البرلمانية لعضو الكنيست بأن يدلي بأقوال خطيرة الى هذا الحد ضد الحكومة ؟ وشدد الوزير تمير على « ان كلام عضو الكنيست زياد هو خطير ولا يوجد مثله » (« **هآرتس** » ، ١٠/ ٦/ ١٩٨٠ . وكان تمير يستجيب بطلبه ذاك ، الى اقتراح عضو الكنيست غئولا كوهين ، الداعي لالغاء الحصانة البرلمانية عن زياد وتقديمه للمحاكمة .

ووقف زياد أمام الكنيست ، يرد على حملة التحريض والتجني ، مستنكراً اجراءات القمع وقوانين الاقامة الجبرية وممارسات السلطة في اسرائيل . وحمل زياد حكومة بيغن مسؤولية الجرائم البشعة المرتكبة ضد ابناء الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية . واضاف : « لن تنجح حملة التحريض على الجماهير العربية في اسرائيل ، وعلى قياداتها في تحويل الانظار عن ممارسات الاحتلال وجرائمه في المناطق المحتلة ، وعن السياسة العنصرية ، وسياسة الاضطهاد القومي ضد المواطنين العرب في اسرائيل » (« **الاتحاد** » ، ١٣ ـ ٦ / ١٩٨٠) . وأكد زياد عدم تراجعه عن مواقفه المعروفة مهما بلغ مدى الحملة الموجهة ضده ، وقال : « يجب ان يكون واضحاً لكل المحرضين الهستيريين اننا في موقع الهجوم وليس في موقع الدفاع . اننا نعود ونكرر معارضتنا ، ومقاومتنا للسياسة العنصرية المجرمة ، وسياسة الاحتلال والقمع والاستيطان الكولونيالي ، والتمييز والاضطهاد القومي ضد الجماهير العربية في اسرائيل » (**المصدر نفسه**) .

على اي حال ، فقد تراجعت السلطة عن اتهام زياد ، حيث لم تجد المبرر القانوني ضده . واعلن المستشار القضائي للحكومة بهذا الصدد ، انه « ليس ثمة دافع لرفع الحصانة البرلمانية عن النائب توفيق زياد تمهيدا لمحاكمته ، جرار تصريحاته المتطرفة في اجتماع رؤساء السلطات المحلية العربية في الناصرة» («**الاتحاد**»، ٢٠ / ٦ / ١٩٨٠) .

ردود الفعل

من جانبهم ، بدا الاسرائيليون يتحدثون عن مدى خطورة الهيئات التي يسيطر عليها العرب ، مثل المجالس المحلية ، واللجان الأخرى .